الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

الجلسة العاشرة

المعقودة يوم الاثنين

١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١

الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

UN LIBRARY

FEB 2 1982

UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة العاشرة

الرئيس : السيد بروتود ينينغرات (اندونيسيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد سيلي

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ (تابع)

مناقشة عامة

Distr. GENERAL
A/C.5/36/SR.10
27 January 1982
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

81-57015

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

البند ١٠٦ من جدول الأعمال : جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : تقرير لجنة الاشتراكات (تابع) (A/36/11 و Add.1)

١ - السيد نينغاتا (جمهورية افريقيا الوسطى) : ذكر انه قد أطيح بالدكتاتور بوكاسا بعد ١٤ عاما في السلطة وأن الحكومة التي حلّت محله قد بدأت في البحث عن حلول لمشاكل البلد الخطيرة في الاقتصاد والميزانية . وفي كانون الثاني /يناير ١٩٨١ اتخذت تلك الحكومة عددا من الخطوات تتصل باشتراكات البلد في الامم المتحدة قادت لجنة الاشتراكات الى الاستنتاجات الواردة بالفصل الخامس من تقريرها (A/36/11) . وتشكلت فيما بعد حكومة جديدة في ١ ايلول /سبتمبر ١٩٨١ بواسطة اللجنة العسكرية لاعادة البناء الوطني قررت مؤخرا أن تعالج المسألة بصورة مختلفة . وقد تم بالفعل دفع جزء من المتأخرات ، ونتيجة لذلك فان المادة ١٩ من الميثاق لم تعد تنطبق على بلده . وناشد اللجنة الخامسة أن تضع في اعتبارها هذه التطورات الأخيرة وأن تعتبر أن مشكلة متأخرات بلده في طريقها الى التسوية .

٢ - السيد بونك (يوغوسلافيا) : لاحظ أن مهمة لجنة الاشتراكات لم تكن مهمة سهلة . وبالرغم من النوايا الطيبة للجنة وجهودها الكبيرة فانها لم تستطع حتى الآن أن تنفذ بطريقة مرضية التوجيهات الواضحة التي تلقتها من الجمعية العامة في القرار ٣٤/٦ باء . لقد تطلب القرار اطارا منهجيا لحساب جدول للأنصبة المقررة يعطي للتفاوت المستمر بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول النامية ، وكذلك للمشاكل الاقتصادية والمالية المحددة للدول الأخيرة ، ما تستحقه من اهتمام .

٣ - واستطرد قائلا انه يجب أن تؤخذ في الاعتبار الأحوال والظروف التي أثرت تأثيرا عكسيا على قدرة الدول الأعضاء على الدفع : فالدخل القومي المعبّر عنه بالقيمة النقدية لا يصور الحقائق الاقتصادية . فكثير من البلدان النامية يعاني تدهورا في التبادل التجاري ، فضلا عن أن التضخم يشوه المقياس الاحصائي لدخولها أكثر بكثير منه في الدول المتقدمة النمو . وزيادة على ذلك فان معظم البلدان النامية تجد صعوبة بالغة في تأمين العملات القابلة للتحويل لخدمة ديونها الخارجية ولتمويل متطلباتها الاستيرادية .

٤ - وأضاف أن غالبية وفود الدول النامية أعربت عن خيبة أملها لعجز لجنة الاشتراكات عن القيام باختصاصاتها . لقد قدمت الى الجمعية العامة سلسلة من الجداول تستفيد فيها الدول الصناعية من تخفيضات كبيرة في نسب أنصبتها بينما تتحمل الدول النامية زيادات هائلة غير متناسبة . وكان من المفروض أن تعد لجنة الاشتراكات استبيانا وافيا ، آخذة في الاعتبار سائر التعليمات التي تلقتها من الجمعية العامة ، بهدف الحصول من سائر الدول الأعضاء على المعلومات والتفسيرات المطلوبة لتقييم قدرتها الحقيقية على الدفع .

(السيد بونك ، يوغوسلافيا)

٥ - وقال ان ثمة حاجة الى تنقيح هام في صيغ الخصم المسموح به للدخل القومي للفرد حتى يمكن تجنب أى شذوذ في الجدول القادم وانه لكي يتسنى أخذ التضخم منذ ١٩٧٦ في الحسبان ، ينبغي ألا يقل الحد الأعلى للصيغة عن ٢٨٠٠ دولار . وأضاف ان وفده لا يستطيع أن يوافق على الاقتراح الوارد بالفقرة ٢٧ من تقرير اللجنة ، والقائل بالأخذ بمفهوم التدرج في تقييم قدرة الدول النامية على الدفع .

٦ - واستطرد قائلا ان بلده يعتبر أن الزيادات المستمرة في نصيبه على مر السنين ليس لها مبرر وانه ، نظرا لقصور الطريقة القائمة لقياس القدرة على الدفع ، لا يمكنه أن يقبل أية زيادات أخرى الى أن تقوم اللجنة باستحداث منهجية منتظمة لهذا الغرض . كما ان دراسة المعلومات التي تقيم على أساسها قدرة يوغوسلافيا على الدفع توضح أن كثيرا من الأخطاء قد ارتكبت بالفعل وأن وفده ينوى اخطار لجنة الاشتراكات في حينه بالتصحيحات والتفسيرات .

٧ - السيد بالاماريشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : ذكر انه من دواعي سرور وفده أن يلاحظ أن لجنة الاشتراكات قد دللت مرة أخرى على ما تتصف به من ضمير حي ودرجة عالية من الكفاءة عند نظرها في طرق وأساليب ضمان القسمة العادلة لنفقات المنظمة .

٨ - وذكر أن اللجنة خلصت الى أن فرض نظام حدود بالنسبة المئوية لتجنب التغييرات المفرطة في معدلات الأنصبة بين جدولين متتاليين سيكون أمرا تعسفيا وسيشوه مبدأ القدرة على الدفع المأخوذ به منذ زمن بعيد . كما أن وفده يوافق على أن استخدام أية وسيلة آلية لتحديد التذبذب في معدلات الأنصبة سوف يهدم موضوعية الجدول عن طريق تجاهل الطبيعة الدينامية للدخل القومي ، وسوف يؤدى الى خلق أنصبة مبالغ فيها بالنسبة لبعض الدول بينما تدفع دول أخرى أقل من نصيبها العادل .

٩ - وذكر أيضا انه وفقا لما خلصت اليه لجنة الاشتراكات فانه لا يمكن استخدام مؤشرات اقتصادية واجتماعية اضافية في الوقت الحاضر لعدم وجود المعلومات الاحصائية الموثوق فيها .

١٠ - وأضاف ان اللجنة أكدت أيضا استنتاجها السابق المتعلق بامكانية استحداث نظام لأخذ تغييرات الأسعار في الحسبان . ويعتبر وفده ان تعديل احصائيات الدخل القومي لكي تأخذ في الاعتبار حركة الأسعار وتغيير أسعار الصرف يعد خروجا عن الممارسة الثابتة لاحتساب الدخل القومي بالأسعار الحالية على أساس أسعار الصرف الجارية .

١١ - وفيما يتعلق باقتراحات تغيير قيمة صيغة الخصم المسموح به للدخل القومي المنخفض للفرد ، أفاد بأن وفده يعتبر أن البلدان ذات الدخل المنخفض قد حصلت بالفعل على انفراج كبير على حساب البلدان ذات الدخول الأعلى وبأن طريقة تخفيض الالتزامات المالية للدول الأعضاء ليست هي نقل العبء من مجموعة دول الى مجموعة أخرى وانما هي اتباع سياسات سليمة للميزانية وخفض معدلات النمو المتزايدة وتحسين كفاءة منظمة الأمم المتحدة .

(السيد بالا مارشوك ، اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

١٢ - وأشار الممثل السوفياتي الى أن تمويل عمليات صيانة السلم يحكمها الفصل السابع مـــن الميثاق وان المادة ١٩ لا تنطبق ، لذلك ، على الاشتراكات المخصصة لمثل هذه الأنشطة ، والى أن محاولات الأمانة العامة عرض الموضوع بصورة مختلفة لا سند لها من القانون وليس لها مبرر بالمرة .

١٣ - واستطرد قائلا ان بلاده مستعدة لدعم مشروع القرار الوارد في تقرير اللجنة كما انها تدعم طلب بولنـــدا اتخاذ اللجنة نهجا ايجابيا في حساب الأنصبة في الجدول الجديد .

١٤ - السيد محمد (نيجيريا) : أثنى على لجنة الاشتراكات لجهودها من أجل تنفيـــذ اختصاصاتها وذكر انه سيكون مدعاة للدهشة اذا استطاعت اللجنة أن تصل الى الاجماع حول كافـة القضايا وان اللجنة حاولت ، واضعة في اعتبارها عدم ارتياح الجمعية العامة للمنهج الحالـــي لاحتساب جدول الأنصبة ، أن تنظر الى الموضوع نظرة جديدة ، وأن ثمة ادراكا لكون متوسط الدخل الفردى القومي لا يعني الكثير جدا في حالة الدول النامية باعتبار انه غالبا ما يخصص لشـــراء المستوردات ومشاريع الهياكـل الأساسية ؛ وأن تقرير اللجنة يتسم ، عموما ، بدرجة كبيرة مـن المسؤولية .

١٥ - وأضاف الممثل انه كان على اللجنة أن تستمر بلا مجادلات كلامية في سعيها لتحديـــد ما تعنيه الجمعية العامة بالتغييرات المفرطة في النصيب المقرر على كل بلد بين جدولين متتاليين ؛ وان قلق الجمعية يتمثل في أن أى تغيير يحدث في النصيب المقرر لأى بلد يجب أن يكون عادلا ؛ وان اللجنة يجب أن تأخذ في اعتبارها عند اعداد الجدول القادم الفقر المتزايد للدول الناميـة ، وكون اشتراكات الدول المتقدمة أصغر في الحقيقة منها في السنوات السابقة . كما أن عجز الـدول النامية عن دفع أنصبتها سوف يصبح مشكلة حقيقية بالنسبة اليها كما يدل على ذلك وضع جمهوريـــة افريقيا الوسطى . وقال ان وفده ليتعاطف تعاطفا كاملا مع ذلك البلد ويقبل قراره فيما يتعلـــق بدفع متأخراته .

١٦ - وقال الممثل النيجيرى ان تنقيح صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردى المنخفض يستحق النظر فيه بصورة جدية وأن وفده ، وان كان يقبل بأنه ليس ثمة بديل حتى الآن من استخدام متوسط دخل الفرد في تقييم القدرة على الدفع ، فانه لا يوافق على انه ليس ثمة مكان لوضع حد للنسبـــة المئوية للزيادة في معدلات الأنصبة . وان زيادة قدرها ٢٥ في المائة في نصيب دولة متقدمة لـن تمثل صدمة لاقتصادها ولكنها قد تصدم اقتصاد دولة نامية صدمة قاسية . وان وفده ، وهو يضـع في اعتباره التخفيضات التي أجريت على مر السنين على نسبة نصيب احدى الدول الأعضاء الـــتي تدفع حاليا ٢٥ في المائة من الميزانية العادية ، ليعتبر أن ١٣ في المائة تعد حدا عادلا للنسبة المئوية للتغييرات بين الجداول المتتالية وانه لا ينبغي مطالبة أى دولة عضو بزيادة اشتراكها بأكثر من هذه النسبة في المرة الواحدة . ولقد خبرت بلاده في تجربة زيادة بطنرة هائلة في نسبـــة نصيبها عام ١٩٧٤ وهي لذلك تتوقع تخفيضا في الجدول القادم .

(السيد محمد ، نيجيريـــا)

١٧ - وذكر الممثل ، فيما يتعلق بفكرة توسيع فترة الأساس الاحصائية ، ان وفده ، بالرغم من عدم معارضته لفترة السبع سنوات ، يعتبر أن الخمس سنوات أكثر معقولية باعتبار انها تتمشى مع فترات التخطيط الاقتصادى لمعظم البلدان . وهو يوافق على الرأى القائل بأن فترة الأساس لا ينبغي أن تكون قصيرة بالقدر الذى يسبب مشاكل للبلدان ذات الموارد غير المتجددة .

١٨ - وفي الختام ، وافق الممثل على توصية اللجنة الواردة بالفقرة ٦٣ من تقريرها بشأن دفع الأنصبة بعملات غير دولارات الولايات المتحدة . وأعرب عن أمله في انه ، مع التحسن في الظروف الاقتصادية لبعض البلدان المعنية فان هذه الدول سوف تسعى بأنفسها الى تعزيز منظومة الأمم المتحدة عن طريق دفع اشتراكاتها بعملات يمكن استخدامها في مشاريع بالأمم النامية .

١٩ - السيد بدرسن (كندا) : ذكر انه ليس مفاجأة أن تستنتج لجنة الاشتراك بعد دراسة مكثفة للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى للقدرة على الدفع انه من الضرورى مواصلة الاعتماد على الدخل القومي كأساس لتقييم الدول الأعضاء ؛ وان هذا لا يعني التخلي عن محاولة وضع مثل هذه المؤشرات . ولكنه يشير الى الحاجة الى التسليم الواقعي بما آلت اليه الأمور . فاذا ما حاولت اللجنة أن ترضي الجميع فسوف ينتهي بها الأمر الى انها لن ترضي أحدا .

٢٠ - وأضاف ان وفده يوافق مع رأى الغالبية في اللجنة وهو أن وضع حدود بالنسبة المئوية للتغييرات في النصيب المقرر على كل بلد بين جدولين متتاليين سوف تكون عملية آلية وتعسفية أكثر مما ينبغي ، وسوف يتسبب في احداث تشويهات خطيرة في صورة القدرة على الدفع . وسوف تفيد مثل هذه الطريقة عددا ضئيلا جدا من البلدان ، ليست بالضرورة من البلدان ذات الدخل المنخفض. ولقد وضعت اللجنة في اعتبارها ، حقيقة ، الظروف الاقتصادية الخاصة للبلدان الواقعة على الطرف المنخفض من جدول الدخل فخفضت نسب أنصبتها حيثما أدت مثل هذه العوامل الى ما يمكن اعتباره زيادة شاذة في الجدول الآلي . وفي نفس الوقت فان كل ما أضيف بالجدول الآلي فوق الـ ١٨٠٠ دولار ينبغي أن يعتبر عادلا . ومن المؤكد أن كندا ، بوصفها دولة صناعية نسبة اشتراكها تستمر في الارتفاع ، تنوى دفع كامل حصتها في الميزانية . وبالرغم مما قيل من أن بعض البلدان الصناعية قد استفادت بشكل غير عادل من التخفيضات الكبيرة في نسبة أنصبتها فانه ينبغي ملاحظة أن هذه التخفيضات ، بالشكل الذى تمت به ، مبنية على حسابات دقيقة للجدول الآلي وبدون تخفيف . كما تجب الاشارة الى أن بعض الدول الصناعية لم تحصل على فوائد تعكس بشكل صحيح انخفاضا في اجمالي ناتجها القومي بسبب الأخذ بفترة الأساس ذات السبع سنين .

٢١ - واستطرد قائلا ان صيغة الخصم المسموح به للدخل الفردى تغيرت ثلاث مرات في ثمان سنوات وأى تغيير جديد ينبغي أن يفيد سوى البلدان ذات الدخول المنخفضة حقيقة . وان شموله لهؤلاء الذين يقدرون على الدفع من شأنه أن يشوّه ذات الغرض الذى استحدثت الصيغة من أجله .

(السيد بدرسن ، كندا)

٢٢ - وذكر الممثل الكندى أن وفده يواصل اقتناعه بأن فترة الأساس البالغة ثلاث سنوات تعد انعكاسا للقدرة على الدفع أقرب الى الواقعية والعدل ، وان تمديد فترة السنوات السبع الحالية سوف يفيد فقط عددا ضئيلا من البلدان وتزيد من تشويش قياس النمو .

٢٣ - وذكر أيضا انه من غير المناسب قيام اللجنة الخامسة بانشاء معايير محددة لصيغ جديدة لتحديد الأنصبة ، فهذه هي مهمة لجنة الاشتراكات التي استطاعت العمل نظرا لحجمها المحدود وطبيعة الخبرة التي تتصف بها ولأنها تعمل في جلسات مغلقة . وان محاولة القيام بمهمة لجنة الاشتراكات لن يؤدى الا الى اضفاء الصبغة السياسية على مهمة يجب أن تبقى ، وفقا لما يراه وفده ، مهمة محايدة للخبراء .

٢٤ - السيد حكيم (افغانستان) : ذكر ، وهو يشير الى امكانية فرض حد بالنسبة المئوية أو بنقط النسبة المئوية كوسيلة لتجنب التغييرات المفرطة في النصيب المقرر على كل بلد بين جدولين متتاليين ، انه اذا بني جدول الأنصبة على أساس الظروف الاقتصادية الحقيقية فلن تكون هناك حاجة لفرض حدود من أى نوع على التغييرات . وان لجنة الاشتراكات أكدت أن متوسط الدخل القومي للفرد يعكس بوجه عام القدرة الحقيقية على الدفع ، ولكنها وافقت على انه ينبغي أن تضاف اليه مؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى . ويجب أن تستمر اللجنة في جهودها لتطوير مثل هذه المؤشرات .

٢٥ - وأضاف أن صيغة الخصم المسموح به للدخل القومي قصد به افادة أقل البلدان نموا . ولذلك فان وفده يعارض أى زيادة في حد الدخل نظرا لأن ذلك لن يخفف العبء الا على مجموعات الدخل المتوسط والدخل المرتفع بينما لا يحدث سوى تحسين ضئيل بالنسبة لأقل البلدان نموا .

٢٦ - واستطرد قائلا ان وفده يأمل أن تتمكن اللجنة في دورتها القادمة من اعادة النظر في نسبة نصيب بولندا ، ويشارك الرأى العام للجنة بأن المؤشر الاحصائي الوحيد المقبول دوليا والموضوعي والموثوق به في الوقت الحاضر لقدرة الدول الأعضاء النسبية على الدفع هو الدخل القومي المعبر عنه بالأسعار الجارية كما انه مستعد للموافقة على تقرير اللجنة .

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ (تابع)
A/36/6 و A/36/7 و R/36/38 الفصلان الخامس والسابع (دال) .

المناقشة العامة

٢٧- السيد بال (الهند) ؛ قال انه يأمل أن يتمكن بعض أعضاء اللجنة الخامسة من سبر غوامض الميزانية التي يبلغ معدل نموها صفرا وأن يجدوا الجواب على التناقض الواضح الممثل في قياس النمو الحقيقي في ميزانية معدل نموها صفر . وأضاف أن الاعتبار الأول هو معرفة مدى انسجام مبادئ الأمين العام مع مبادئ الجمعية العامة .

٢٨- وأضاف انه لكي يمكن تحليل مقترحات الميزانية بمفهوم أوسع ، فانه يضع في اعتباره أيضا تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/36/1) وبعض التقارير المتصلة بالموضوع لوحدة التفتيش المشتركة وتقارير لجنة التنسيق الادارية الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقترحات الميزانية لبعض الوكالات المتخصصة .

٢٩- وذكر الممثل أيضا أنه كلما ازدادت دراسته لتصدير الميزانية البرنامجية ، المقترحة ، بدت وكأنها تقل وضوحا . وأنه ينقصها تحليل التوازن بين الأنشطة الموضوعية والتكاليف الادارية وبين التغييرات في البرامج المقدمة لفترة السنتين القادمة والآثار المحتملة على تنفيذ البرامج . وفي هذا السياق فانه يؤيد التوصية الواردة في الفقرة ٤٧٥ من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/36/38) بشأن جدول يبين بوضوح النفقات الفعلية على الأعمال الموضوعية . وقال انه ازاء غياب مثل هذا التحليل ، سيركز على البرامج الموضوعية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

٣٠- وأوضح أن الأمين العام ذكر في تقريره عن أعمال المنظمة (A/36/1) أن الأنشطة الموضوعية لم تتأثر . وبالرغم من ذلك فان وفده لاحظ أن لجنة التنسيق الادارية قد اتخذت وجهة نظر مغايرة تماما في الفقرة ٥٧ من تقريرها عن التعاون والتنسيق (E/1981/37) . كما أن الأمين العام أوضح في الفقرة ٢ من تصديره لمقترحات الميزانية أنه انتهج سياسة النمو الصفرية لصيانة وتعزيز الثقة المالية بالمنظمة في الوقت الذي تواجه فيه كثير من الدول الأعضاء مصاعب اقتصادية ومالية خطيرة وتبذل جهودا لاحتواء الانفاق العام . وحيث أنه في الحالة الراهنة للاقتصاد الدولي ليس ثمة دولة عضو لا تواجه مصاعب اقتصادية ومالية فانه لا يسعه الا أن يتساءل عما اذا كان في ذهن الأمين العام مجموعة معينة من البلدان عندما اشار الى "كثير" من الدول الأعضاء . واذا كان ذلك صحيحا فانه لا يمكن ان تكون هي البلدان النامية لأن مجموعة الـ ٧٧ دأبت على أن تكون دائما مستعدة لدعم الأمم المتحدة في أي نشاط تعهد به اليها الجمعية العامة ولم تكن هي التي حثت الأمين العام على جعل النمو الحقيقي صفرا .

٣١- وأضاف الممثل انه من دواعي الاستنارة النظر في تصديرات ميزانيات الأجهزة الاخرى المنتمية لمنظومة الأمم المتحدة لمعرفة ما اذا كان الرؤساء التنفيذيون الآخرون قد وصلوا لنفس الاستنتاج الذي وصل اليه الأمين العام . ولقد اعطى المدير الاداري لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي مثلا تعهدا بأنه سيحاول أن يكون النمو صفرا . ومع ذلك فان مقترحاته تمثل زيادة بالقيمة

(السيد بال ، الهند)

الحقيقية مقدارها ٢ر٥ في المائة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ يبررها بتفسيره أنه ، في الوقت الذى لن تنمو فيه نفقات البرامج القديمة ، فان المهام الجديدة ستتطلب موارد جديدة . وبالنسبة للمدير التنفيذى لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة فقد قدم اقتراحا يمثل ، حتى في حالة تعديله لمواجهة التضخم ، زيادة بالقيمة الحقيقية تصل الى رقم منخفض ايمانا بأن الموارد يجب أن تتوسع باعتبار ان التباطؤ الاقتصادى الحالي وما يصاحبه من تضخم يؤثر على الخدمات المتصلة برعاية الطفولة . وبعبارة أخرى فانه خلص الى استنتاجات معاكسة تماما لاستنتاجات الأمين العام حول آثار جهود الدول الأعضاء لاحتواء الانفاق العام ؛ أى انه يتحتم على المؤسسات متعددة الأطراف أن تتحمل عبئا كبيرا في هذا الصدد . لقد أوضح المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مقترحات ميزانيته انه كان من الضرورى اجراء زيادة ٦ر٥ بالمائة بالقيمة الحقيقية على مدى فترة السنتين القادمة لأنه لم يتم احراز تقدم في المفاوضات لتغيير هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية ولوقف سباق التسلح . وأخيرا فان المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عرضه لمقترحات ميزانيته التي لا تزال تمثل زيادة تربو على ٥ في المائة بالقيمة الحقيقية حتى عند اغفال التضخم ؛ قد ابدى رأيه بأن المصاعب الاقتصادية للدول المتقدمة والدول النامية تغلبها بمراحل احتياجات الجزء الكبير من سكان العالم الذى يعاني الجوع وسوء التغذية . وزيادة على ذلك لاحظ الممثل أنه بالرغم من أن اقتصاديات الدول النامية هي التي تأثرت الى أقصى درجة من الخطورة بالوضع الاقتصادى والمالي الراهن في العالم فانها مستعدة لقبول عبء اضافي . لقد تم الغاء فكرة امكانية اتباع سياسة المعدل الصفرى للنمو بدون اختلاف حقيقي في المدخلات والمخرجات، باعتبارها صراحة غير واقعية .

٣٢- وذكر الممثل ، بعبارة أخرى ، ان المشكلة التي يواجهها رئيس كل منظمة متعددة الأطراف دأبت على أن تعرض أمام تلك الوكالات بأمانة فكرية واخلاقية . لقد قام كبار الموظفين المدنيين الدوليين ، وهم ليسوا بأقل مسؤولية من كبار موظفي الأمانة العامة ، عندما واجهوا الاختيار بين الراحة والاقتناع ، باتخاذ البديل الأصعب . ومع ذلك فان ادارة شؤون الادارة والمالية والتنظيم استطاعت أن ترضي ضميرها بالسهولة التي استطاعت بها التوفيق بين حساباتها .

٣٣- وقال انه لا ينبغي الاعتقاد بأن وفده يلح على نمو كبير في الميزانية ، فهو يحث على كبح جماح المصروفات الادارية التي تتجاوز مفهوم النمو الصفرى الذى يتسم بالغباء والتعسف . وأضاف أن وفده قال انه اذا نقصت الموارد البرنامجية وجب أن تهبط التكاليف الادارية بأسرع من هبوط تلك الموارد ؛ ليكون بالامكان تحرير الأموال للأنشطة الأساسية . وان من الصعب قبول تأكيد الأمانة العامة ان هذه الأنشطة لم تضعف ولم تتناقص ، أما اذا كانت الأمانة العامة قد قامت بمعجزة ادارية فينبغي وصفها بالتفصيل .

٣٤- وأشار الممثل الى أن الأمين العام خلص في تقريره عن أعمال المنظمة (A/36/1) الى الاستنتاجات الصحيحة حول التأثير الذى يمكن ان تحدثه المبالغ الضخمة المخصصة للأسلحة ونقص اعتمادات الموارد التطوعية للمنظمات الدولية على تحقيق أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية.

(السيد بال ، الهنـــد)

ومن ثم فليس مفهوما أن يقترح الأمين العام المعدل الصفرى للنمو ويدعي في القسم العاشر من تقريره الفضل لنفسه في ذلك ؛ اذ أنه حتى لو نمت الميزانية بنسبة ٢٠ في المائة فلن يعادل ذلك أكثر من ٣ في المائة مما ينفق على الأسلحة ، وبالرغم من ذلك فان الأمين العام يعتقد أن أى نمو في الميزانيـــة سيضعف الثقة المالية بالمنظمة . وهنا يجوز السؤال . من هو الذى ستضعف لديه هذه الثقة .

٣٥- وابدى الممثل انه ليس ثمة علاقة حتمية أو عضوية بين تخفيضات الانفاق القومي العـــام وبين مستوى ميزانية أى منظمة متعددة الأطراف . فبينما يكون من الحقوق السيادية للحكومة أن تقـــرر السياسات المالية التي تنتهجها داخليا ، فان مدفوعاتها للأمم المتحدة تعد الزامية بمقتضى شروط الميثاق . ووفقا لنشرة " مستقبل الاقتصاد العالمي " الصادرة مؤخرا عن صندوق النقد الدولي فـان الانفاق العام لاكبر سبعة بلدان صناعية ارتفع بمقدار ١ر٤١ في المائة بالقيمة الحقيقية في ١٩٨١ . وتدفع هذه البلدان ٦٠ر٤٣ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة وهي من بين اكثر المؤيدين النشطين لفكرة وجود رابطة مباشرة بين اتفاقها الداخلي العام وبين هذه الميزانية . ومع ذلك فطبقا لمنطـــق تلك البلدان وعلى أساس حسابات صندوق النقد الدولي ، كان يمكن للأمين العام ان يقترح نمـــوا لا يقل عن ١ر٤ في المائة بالقيمة الحقيقية دون أن يثير أى احتجاج عنيف .

٣٦- وقال ، حول مشكلة الافتقار الى الموارد لتنفيذ مهام الاستراتيجية الانمائية الدولية انه من المفيد النظر في الارقام الواردة في تقرير لجنة التنسيق الادارية (E/1980/81) المقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته الثانية المستأنفة لعام ١٩٨٠ . وفي الفترة ١٩٨٠-١٩٨١ حدث هبوط في المصروفات بالقيمة الحقيقية في ١٦ قطاعا رئيسيا تقابل تقريبا البرامج الرئيسية في الخطـــة المتوسطة الأجل . وعندما تقرأ الأرقام ، وخاصة فيما يتعلق بالجدول ٢ من المرفق السابع من تصدير الأمين العام فانهـــا تدعو للاكتئاب لانها تبين أنه منذ ١٩٧٨-١٩٧٩ هبطت استثمارات الأمـــم المتحدة في ١٢ من القطاعات العامة التي يصل عددها الى ١٥ قطاعا : انخفضت الاشتراكـــات التطوعية بحوالي ١٠٠ مليون دولار في فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ . وفي بعض القطاعات الفرعيـة التي قدمت لها موارد من خارج الميزانية ، ثمة خطران : فقد تصمم البرامج الفرعية لتلبية رغبـــات الدول المانحة وقد تعدل البرامج العادية للميزانية لضمان الدعم المستمر من خارج الميزانية . وعلى ذلك فقد تكون النتيجة المباشرة لسياسة الميزانية التي يحتضنها الأمين العام ، تدمير تدريجي لكـل من الأمانة العامة والبرامج التي تقررها الجمعية العامة . ولسوء الحظ فان المسؤولين عن اعـــداد الميزانية انغمسوا في نهجهم بحيث لم يروا للقضايا الاكبر أى أهمية .

٣٧- وأوضح الممثل أنه عندما ينظر الى أرقام الميزانية لا يسعه الا أن يأسف للفشل في ضغـــط المصروفات الادارية بحيث تستخدم المبالغ المعتمدة في أنشطة موضوعية . وتظهر الجداول الـــتي قدمتها اللجنة الاستشارية في الفقرتين ٢٠ و ٢٢ من تقريرها (A/36/7) ان النسبة المئوية لحصـــة القطاع الاقتصادى والاجتماعي دأبت على الهبوط بمقدار ٢ر٠ في المائة كل سنتين وتقف حاليا عنـــد ٣٣ر٥ في المائة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ . وثمة هبوط كبير بالقيمة الحقيقية في نفقـــات الأنشطة الموضوعية في القطاع الاقتصادى .

(السيد بال ، الهند)

٣٨- ولم يتجاهل الأمين العام ولايته فحسب ولكن مما يدعو للدهشة أنه يتجاهل أيضا بسخرية أولويات قطاعات بالذات التي وضعتها لجنة البرنامج والتنسيق بالرغم من أن الأمانة العامة هي التي دافعت مع هذه اللجنة عن وضع معدلات نمو نسبية للبرامج الرئيسية . وذكر أن النمو الحقيقي المتوسط للميزانية هو ناقص ٢ر٠ في المائة : ومن المؤكد أن لجنة البرنامج والتنسيق لم تكن تعلم بهذا الرقم عندما وضعت معدلات النمو النسبية . ولقد عانت بعض البرامج التي خصصت لها اللجنة معدل نمو فوق المتوسط من تخفيضات تتراوح بين ٥ر٠ و ٦ر٣٣ في المائة . وليس ثمة سبب قوى يجعل الأمانة العامة تقوم بوضع هذه الأولويات التعسفية وأن تقوم بأكثر التخفيضات قسوة في القطاعات التي ترغب الهيئات الحكومية الدولية في ان تراها على أقصى درجة من النمو . وهذا دليل اما على عدم الكفاءة أو على الغطرسة ولا يمكن التغاضي عن أى منهما . وفي الحقيقة ، فانه يمكن حتى القول بأن الأمانة العامة تعمدت التضليل لأن لجنة البرنامج والتنسيق افترضت أن معدلات النمو ستكون هي التي وضعها الأمين العام في الفقرة ٣-١٧ من خطته المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ (A/33/6 Rev.1) . ويحقق تطبيق معدلات النمو هذه على الأساس المعاد تقييمه لكل من البرامج زيادة قدرها ٦ر٥ مليون دولار عن الأساس البالغ ٢ر٦٣١ مليون دولار بينما يقترح الأمين العام الآن تخفيضا يبلغ حوالى ٠٠٠ ٧٥٠ دولار . ان التفسيرات الواردة في الفقرتين ٤ و ٥ من المرفق السابع من تصدير الميزانية تعد ، في أحسن الأحوال ، غير مخلصة .

٣٩- وبالرغم من أن قول مدير شعبة الميزانية بأن للجمعية العامة أن تتخذ قراراتها بالنسبة لمقترحات الأمين العام ، يعد صحيحا من الناحية الفنية فان المعلومات اللازمة التي يمكن على أساسها اتخاذ القرار المعقول لم تقدم . وكان ينبغي على الأمين العام ابلاغ اللجنة الخامسة عن التأثير الذى كان يحتمل أن يقع على البرامج حتى يمكنها أن تقرر أى القطاعات المعنية يجب تخفيضها والى أين ينبغي أن تذهب الموارد المفرج عنها وفقا لما تصورته وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها حول وضع الأولويات (A/36/171) وكان ينبغي أن يكون للجنة حرية الاختيار بين التخفيضات في العناصر الثلاثة الحاسمة وهو بالكم والكيف ومناسبة التوقيت على الترتيب . وبدلا من ذلك يطلب منها اتخاذ قرارات تعسفية صرف بدون أية فكرة عن الآثار المترتبة بالنسبة للبرامج . وهذا هو اتعس جزء في ميزانية تعيسة ، وهو يعكس أيضا التصدع والشذوذ في هيكل وعمل الأمانة العامة .

٤٠- ومن الأمور التي لا يمكن الاستغناء عنها مطلقا قبول نظام ترتيب الأولويات الذى أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق ووافق عليه واعتمده المجلس الاقتصادى والاجتماعي . ونظرا لان ادارة الادارة والمالية والتنظيم قد وضعت قيودا لا مبرر لها على أنشطة موضوعية اذ تجاهلت الولايات داخل القطاع الاقتصادى والاجتماعي ، ينبغي على المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي أن يمارس الوظيفة المتصورة له في قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ . وفي هذا السياق فان دوره في استعراض مشروع اعتمادات الميزانية البرنامجية للمسائل الاقتصادية والاجتماعية يقتضي مزيدا من الايضاح وفقا لما ذكرته وحدة التفتيش المشتركة في الوثيقة A/36/419 . وزيادة على ذلك فانه ينبغي أن تصبح اللجنة الخاصة المشكلة برئاسة هيئة دائمة وينبغي أن تسند اليها الوظائف الاضافية التي حددتها وحدة التفتيش المشتركة .

(السيد بال، الهند)

٤١- وفي تقرير آخر (A/36/182) أبدت وحدة التفتيش المشتركة اسفها لعدم احراز تقدم في التقييم ولفتت الانتباه الى نقاط مختلفة مهمة جدا للنظر في مقترحات الميزانية . وأضاف أن وفده يوافق بصفة خاصة على الاستنتاج القائل بوجوب وقف التأكيد على المدخلات والكمية على حساب النتائج والنوعية. وبالرغم من هذا فان الأمين العام في تصديره لمقترحات الميزانية قصر كلامه على ضمان عدم زيادة المدخلات .

٤٢- واستطرد الممثل قائلا أن منهجية اللجنة الخامسة للنظر في مقترحات الميزانية البرنامجية تعد بالية وغير فعالة وذات منفعة حدية ، فشلت في أن تأخذ في اعتبارها التحسينات الكمية والنوعية في المحتوى البرنامجي لهذه المقترحات عبر فترة السنتين الماضية . وزيادة على ذلك ففي الوقت الذي تعد فيه نصيحة رئيس اللجنة الاستشارية والسكرتير العام المساعد للخدمات المالية ومواقيه قيمة للغاية ، فانهم لم يستطيعوا المساعدة في النظر في المحتوى البرنامجي وبخاصة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . لهذا فان من المنطقي أن يقوم رئيس لجنة البرنامج والتنسيق والأمين العام المساعد لتخطيط البرامج والتنسيق بمساعدة اللجنة بصفة مستمرة خلال المناقشة حول الميزانية البرنامجية المقترحة لكي يخطر اللجنة بأي تغيير أو تقليص في برنامج قد ينتج عن توصية تفكر في اتخاذها . وبالطبع فان المناقشة لن تكون حول القضايا الموضوعية ولكن عن مجرد سرد البرنامج كما تتضمنه الميزانية البرنامجية المقترحة . وبموجب الممارسة الحالية فان القرارات بشأن الميزانية البرنامجية لا تتخذها اللجنة وفي حوزتها كل الحقائق .

٤٣- واقترح الممثل بصفة خاصة ان تستمع اللجنة ، قبل الشروع في تحليل مفصل للميزانية ، الى تقرير شفوي من رئيس لجنة البرنامج والتنسيق وأن يقوم الأمين العام المساعد لتخطيط البرنامج والتنسيق أو أحد كبار ممثليه بمساعدة اللجنة وخاصة عندما تناقش برامج في القطاع الاقتصادي والاجتماعي . ومن المنطقي أن ينبع مثل هذا الاجراء من مقترحات الأمين العام ذاتها بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظومة الأمم المتحدة والواردة بالوثيقة A/35/527. وذكر الممثل أنه اذا اتبع الاجراء المشار اليه في الفقرة ٥٤ من تلك الوثيقة ، كما يفترض وفده ، فان مكتب تخطيط وتنسيق البرنامج يكون في الحقيقة شريكا متكافئا مع مكتب الخدمات المالية في اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة .

٤٤- وعملا بالفقرة ٥٨ من تلك الوثيقة(A/35/527) يفترض الممثل تقديم تقرير عن تحديث القواعد والأنظمة المالية للمنظمة وبخاصة تلك الأجزاء المتعلقة باعداد الميزانية التي ستعدل لتشمل الاشارة الى الدور المسند الى لجنة البرنامج والتنسيق والمدير العام ومكتب تخطيط وتنسيق البرنامج بموجب القرار ٣٢/١٩٧ . ويأمل أن يتلقى اقتراحات مبنية على قرارات الجمعية العامة وعلى تجربة الأمانة العامة نفسها لترشيد عملية وضع ميزانية البرامج وتقليل فرص مزيد من الفوضى .

٤٥- السيد ثونبورغ (السويد) ؛ ذكر أنه للمرة الأولى يطبق مبدأ النمو الحقيقي بدرجة الصفر على الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة . ومع ذلك فيجب أن يؤخذ في الحسبان أن رقم الصفر ينطبق فقط على التقديرات كما هي والتي يمكن أن تتأثر فيما بعد بعدد من العناصر . وتكشف الدراسة

(السيد ثونبورغ ، السويد)

المتعلقة للميزانية المقترحة عن عدد من الأمثلة التي لم تدرج فيها مصروفات كان من الممكن توقعها . ومثل هذه المصروفات سوف تظهر بلاشك كتقديرات اضافية خلال الدورة . وبالاضافة الى ذلك فان الجمعية العامة ستتخذ قرارات تترتب عليها آثار مالية . وبالحكم من التجارب السابقة فان المعدل الحقيقي للنمو سيكون أعلى من المعدل الذى تفترضه التقديرات الأصلية بمقدار ٣ أو ٤ بالمائة. ويجب كذلك أن يوضع في الحسبان أنه تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٣٥ / ٢٠٩ فقد شرع في استعراض برنامج خاص لتحديد الأنشطة التي فات أوانها أو كانت ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى. وقد يؤدى الاستعراض الى طلبات لمزيد من المصروفات الى جانب ازالة أنشطة معينة ، ومن ثم لا يمكن الآن تقدير مدى تأثيره على الميزانية البرنامجية .

٤٦- وأضاف الممثل أن الأمين العام ذكر في تصديره للميزانية أن تطبيق النمو الحقيقي بمعدل الصفر يهدف الى ابقاء وتعزيز جدارة المنظمة بالثقة المالية . لقد اعيد تعبئة الموارد لتعكس التغييرات في الأولويات حيث تمت الوفورات أساسا في مجال الأنشطة الادارية وأنشطة خدمة المؤتمرات . ومع ذلك ونظرا لوجود اتجاه لدى البيروقراطيات الكبيرة نحو اعتبار مصروفات الادارة وشؤون الموظفين تكاليف ثابتة في أوقات الكبح المالي ونحو خفض مصروفات الأنشطة الموضوعية - وكانت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد علقت في الماضي على مثل هذه الاتجاهات في الأمم المتحدة - فمن الأمور الهامة ضمان أن يترسخ مثل هذا الاتجاه في المستقبل .

٤٧- وأضاف ان الامين العام ذكر ، في هذا السياق ، أن الميزانية البرنامجية لم تسمح لأى نمو بالمعنى الحقيقي لأول مرة منذ ١٩٥٤ . وفي ذلك الوقت اجريت دراسة للموقف المالي وموقف الميزانية للمنظمة وذلك لمواجهة احتياجاتها ومتطلبات الكفاءة مع ما تمليه ضرورة الاقتصاد في النفقات . وبعد ذلك تم تخفيض الوظائف الثابتة بنسبة ٣ في المائة مع التخفيض بنسب مئوية أعلى في مناصب المستويات الأعلى .

٤٨- وذكر الممثل أيضا أن مثل هذه الاعتبارات تثير مسألة ما اذا كان النمو بمعدل الصفر بالقيمة الحقيقية يمكن أن يطبق على ميزانية برنامجية متحركة دون الاخلال بتنفيذ البرنامج . ومن رأى الأمين العام أن ذلك ممكنا . وتعبر الميزانية البرنامجية عن كافة الولايات القانونية القائمة ولو عن طريق اعادة التوسيع . وأشار الأمين العام في تقريره الى الضغط الواقع على الامانة العامة من خلال تكليفها بمجالات عمل دائمة الاتساع دون وسائل كافية للقيام بها مما يستلزم اعادة توسيع الموارد القائمة من البنود الاقل أولوية الى تلك الاكبر أولوية . ويعتبر الوفد السويدى هذه المشكلة من نقط الضعف الرئيسية في عملية البرمجة والميزنة واذا كانت الدول الأعضاء تريد برامج جديدة فعليها أن تقرر أى الأنشطة تلغى من البرنامج طالما أن الموارد المالية محدودة . وقد يتبنى الأمين العام نهجا أشجع في تحديد الأنشطة التي فات أوانها أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى وفي هذا الصدد فان تعليقاته على وضع الأولويات والأمور المتصلة به في تقريره عن أعمال المنظمة A/36/1 محل ترحيب . وقد يعقد مهمة الوفود كون استعراض البرنامج عملية منفصلة من حيث أنه قد تثبت صعوبة التوفيق بين مختلف الوثائق المرتبطة بالميزانية .

(السيد ثونبورغ، السويد)

٤٩- وقال الممثل ان لدى وفده تحفظات من حيث المبدأ على رأى الأمين العام بأنه من الممكن تحقيق نشاط برنامجي معقول خلال فترة السنتين القادمة على الرغم من الأخذ بمبدأ النمو بمعدل الصفر بالقيمة الحقيقية . ويعد رقم الصفر ، مثله مثل غيره ، رقما تعسفيا . وفي الأنشطة التي لها مثل اتساع وتعقيد أنشطة الأمم المتحدة ثمة اكثر من مستوى واحد من النشاط يسمح بتحقيق الأهداف. وعلى الميزانية البرنامجية أن تقترح أساليب بديلة لتحقيق أهداف المنظمة . فمن الصعب قبول الحجة القائلة بأن أى معدل ايجابي للنمو أمر لا مبرر له وأن أى شيء تحت معدل الصفر كنمو حقيقي يعد ذا عواقب مدمرة على تنفيذ البرنامج الذى يتأثر بالكفاءة التي تؤدى بها الأنشطة الى جانب مستواها . ويتبقى توضيح أن ثمة علاقة ايجابية متبادلة بين الكفاءة وتطبيق النمو الحقيقي الصفرى ، الذى يعد أداة جريئة جدا في سياق الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة .

٥٠- وأضاف الممثل أن احد مبررات تطبيق النمو الحقيقي الصفرى على الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة هو الحاجة الى الابقاء على جدارة المنظمة بالثقة المالية في وقت تواجه فيه كثير من الدول الأعضاء ، صعوبات اقتصادية خطيرة . ومع ذلك وبرغم ان كثيرا من البلدان تواجه مثل هذه الصعوبات فان غالبية الدول الأعضاء بما فيها سائر البلدان النامية تقف الى جانب نمو حقيقي في الميزانية .

٥١- وذكر الممثل انه ربما لا يكون لتطبيق النمو الحقيقي الصفرى على الميزانية البرنامجية ، في حد ذاته ، أثر سلبي أو ايجابي على تنفيذ البرنامج . ولكن المهم هو التبرير المقدم . وانه اذا فشلت الجمعية العامة في دعم فكرة ان الأمم المتحدة هي أكثر من مجموع الاشتراكات المالية للدول الأعضاء واذا كانت الظروف المالية للدول الأعضاء هي التي ستحدد وحدها مدى تنفيذ البرامج القائمة على ولايات تشريعية فعندئذ تكون الثقة العامة بالأمم المتحدة في خطر . ففي حين لا يمكن اغفال الصعوبات الوطنية في المالية والميزانية لا يجوز أن تكون هي الحاسمة في تحديد الأساس المالي للأمم المتحدة . ويجب ألا يغرب عن بال الدول الأعضاء أبدا الأهداف والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة عند مناقشة ميزانية المنظمة ، ومن الأمور الهامة المحافظة على الشعور المنظور عند النظر في المبالغ التي تتضمنها .

٥٢- وقال ان وفده يقبل ، في ضوء هذه الاعتبارات ، المعدل الصفرى المقترح للنمو الحقيقي في الميزانية البرنامجية لفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ .

٥٣- واستطرد الممثل قائلا ان الميزانية العادية ليست هي التعبير المالي الوحيد للجهد المشترك للمجتمع الدولي داخل منظومة الأمم المتحدة لدعم السلم والأمن وتحقيق الاستقلال الاقتصادى والعدالة الاجتماعية ، وتوضع تحت تصرف الأمين العام موارد ضخمة من خارج الميزانية. كما تقدم الحكومات مبالغ أضخم من التبرعات دعما لأجهزة منظومة الأمم المتحدة . ومن ذلك فان كل هذه الاشتراكات المقررة والتبرعية لا تمثل سوى كسر يسير مما ترصده الأمم لأغراض أخرى . وعلى سبيل المثال ، ففي عام ١٩٨٠ بلغت الاشتراكات المقررة والتبرعية في منظومة الأمم المتحدة ، باستثناء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالات التابعة ٣ر٩ بليون دولار : وهو رقم يعادل تقريبا ميزانية وزارة الشؤون التربوية والثقافية بالسويد . ويتضح التفاوت الشديد ان قورنت هذه الاشتراكات

(السيد ثونبورغ ، السويد)

بنفقات التسلح . اذ ان تمويل الميزانية العادية الكامل لا يتكلف أكثر من سبعة قنابل استراتيجية جديدة . أما فيما يتعلق بالموظفين فان عدد الموظفين الاتحاديين والتابعين للولايات والمحليين لولاية وايوفيخ وحدها يساوى تقريبا عدد الأشخاص الذين يعملون في منظومة الأمم المتحدة بأسرها .

٥٤ - كما ذكر الممثل أن وفده جمع بيانات احصائية حول الاشتراكات في منظومة الأمم المتحدة بقصد اظهار ليس فقط أن مجموعة صغيرة من الدول الصناعية تعد الداعمة المالية الرئيسية للمنظومة ولكن أيضا ان عددا من البلدان النامية يساهم بنصيبه العادل بالنسبة الى قدرته المالية . ومن مجموع الاشتراكات محسوبة بنصيب الفرد الواحد منها (المقررة والتبرعية) يمكن اتخاذ مقياس مثير . فتتصدر القائمة في هذا المجال ستة بلدان صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم بما فيها دولة غير عضو وأربعة بلدان منتجة للنفط اذ يتراوح اشتراكاتها للفرد الواحد مابين ٤٠ دولارا و٧ دولارات . وزيادة على ذلك ، وبالاشارة الى نصيب الفرد الواحد في الناتج القومي الاجمالي فان كثيرا من البلدان النامية الصغيرة والفقيرة قد حققت مستويات عالية عام ١٩٨٠ بالرغم من أن اشتراكاتها متواضعة بالقيمة المطلقة . وعلى ذلك فان البلدان النامية الغنية منها والفقيرة تسهم في الجهد المشترك لمنظومة الأمم المتحدة .

٥٥ - وخلص الممثل الى أنه ينبغي التذكير بمثل هذه الأمثلة وما خلفها من حقائق من وقت وآخر وخاصة من قبل اللجنة عند مناقشة الميزانية البرنامجية لفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ .

٥٦ - السيد ايرلاند (الولايات المتحدة الأمريكية) ؛ ذكر أن التعليقات الكثيرة والتوصيات البناءة التى أدلت بها لجنة البرنامج والتنسيق تعد ذات قيمة عظمى .

٥٧ - وأضاف ان وفده أحاط علما ببيان الأمين العام بأن الميزانية البرنامجية لم تسمح بأى نمو بالقيمة الحقيقية وأن سياسة الميزانية التي ينتهجها موجهة نحو الحفاظ على الثقة المالية للمنظمة . ويدرك الجميع صعوبة رصد موارد محدودة . ومع ذلك فان المنافع الطويلة الأجل المتمثلة في المحافظة على السلامة المالية والدعم العام للمنظمة ترجح كفتها بدرجة كبيرة على كفة تكاليف أى تخفيضات .

٥٨ - كما ذكر أن سياسة الميزانية التي يتبعها الأمين العام تعكس انضباطا ستنتفع به سائر الدول الأعضاء حيث خفضت مستوى الأنصبة . ولا يعني النمو الصافي للبرنامج بمعدل الصفر أن الدول الأعضاء لا تستطيع القيام ببرامج جديدة أو اتخاذ مبادرات جديدة . وعلى العكس من ذلك فان الغاء البرامج ذات المنفعة الحدية أو العديمة الجدوى يفرج عن الموارد لبعض الأنشطة الجديدة .

٥٩ - وقال الممثل ان هدف النمو الحقيقي الصفرى سيكون الخطوة الأولى في استراتيجية مثمرة تتمثل في الواقعية المالية . وعلى مدى العقد المنصرم زادت الميزانية العادية للأمم المتحدة بحوالي ٣٠٠ في المائة . وتنظر الدول الأعضاء من كافة المجموعات الاقليمية بانزعاج الى هذه الزيادة المذهلة ، وذلك بغض النظر عن معدل أنصبة كل منها . لقد ثارت هذه الدول مرارا وتكرارا لكبح جماح الميزانية بسبب قلقهم على جدارة الأمم المتحدة بالثقة المالية .

(السيد ايرلاند ، الولايات المتحدة الامريكية)

٦٠- وقال الممثل ان وفده يود أن يثني على الأمين العام لقيامه باستعراض عالي المستوى لأنشطة المنظمة . وانه يتطلع الى تقرير الأمين العام الذى سيعين فيه الأنشطة المتدنية الأولوية والتي يمكن الغاؤها اللجنة الخامسة من الموافقة على المبادرات الجديدة التي تستحدث خلال الدورة الحالية . ومن المؤسف أن بعض مديرى البرامج لم يستجيبوا لتعليمات الميزانية الصادرة عن الأمين العام والتي تتطلب ترتيب العناصر البرنامجية حسب أولويات مرتفعة ومتدنية . وتستند هذه التعليمات الى عدة ولايات تشريعية ولا سيما قرار الجمعية العامة ٣٢/٢٠٦ وبذلك فان عدم الاستجابة تعتبر أمرا خطيرا للغاية . وعلى الأمين العام أن يضمن عدم تكرار ذلك .

٦١- وأفاد الممثل ان وفده يدرك صعوبة ازالة الأنشطة ذات المنفعة الحدية وان مدراء البرامج غير راغبين في اقتراح الغاء انشطة يعتقدون أنها تنهض بأهداف المنظمة . ومع ذلك فان سائر الدول تقريبا تواجهها مشاكل مشابهة . لقد اضطرت الولايات المتحدة مثلا الى ضغط المصروفات الحكومية بصورة حادة . ولا تستطيع أى حكومة أو منظمة تحمل تكريس موارد لأنشطة حدية . ويجب القيام بصورة مستمرة باستعراض وتقييم البرامج الحالية حتى يمكن التعرف على تلك الأنشطة التي لا تحقق النتائج المتوقعة .

٦٢- ثم قال ان الظروف الاقتصادية الراهنة أدت الى ضغط النفقات في كثير من البلدان . وعلى نقيض ذلك فقد حدثت وفورات ضئيلة في الأمم المتحدة لأنه افترض ان كافة الميزانيات تتجه نحو التضخم . وعلى الأصح كان هناك نمو ثابت ومتواصل . وتعتبر المنظمات الدولية نفسها محصنة ضد المشاكل التي تحيق بالدول الأعضاء . لقد فقدت هذه المنظمات الصلة بالواقع الاقتصادى . واذا أريد المحافظة على دعم البلدان المانحة فانه ينبغي على الأمم المتحدة أن تتكيف مع العالم الحقيقي وان تستخدم الاشتراكات التي تتلقاها استخداما فعالا . وان الاخفاق في تنفيذ ذلك سوف يقوض الدعم الذى تعتمد عليه المنظمة .

٦٣- وأضاف الممثل ، أن الأمين العام ذكر في تصديره للميزانية البرنامجية المقترحة أن المصروفات المقدرة للمنظمة لفترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ ستكون اعلى من الفترة السابقة بمقدار ١٤ر٧ في المائة . ومع ذلك فان مقارنة المصروفات المبدئية المقدرة لفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ بتلك المقترحة لفترة ١٩٨٠-١٩٨١ في مرحلة مماثلة في الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة تكشف عن أن الزيادة الفعلية في حدود ٢٦ر٥ في المائة . وان معدل نمو بهذا الحجم للميزانية النهائية لفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ سيكون غير مقبول . وينبغي الاشارة الى أن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت على ميزانية ١٩٨٠-١٩٨١ وصوتت ضد التقديرات الاضافية لفترة ١٩٨٠-١٩٨١ بسبب النمو البرنامجي المتزايد ولتضمينها بنودا اعتبرتها الولايات المتحدة غير مقبولة .

٦٤- وأردف الممثل قائلا انه بالرغم من أن الأمين العام قدم ميزانية تدعو الى نمو حقيقي بمعدل الصفر فان تصديره ذكر أن الميزانية البرنامجية لم تتضمن الآثار المترتبة على القرارات التي قد تتخذها أى من الأجهزة الرئيسية للمنظمة في خلال السنة الحالية . واذا ما أريد دعم السياسة الأساسية

(السيد ايرلاند ، الولايات المتحدة الامريكية)

للأمين العام فان اللجنة الخامسة لا تستطيع الموافقة على أى اقتراح ينتج عنه نمو حقيقي في البرنامج . ولا تجوز الموافقة الا على المقترحات التي ليس لها آثار مالية أو ادارية أو التي تدعو الى اعادة توزيع الموارد بصورة حقيقية .

٦٥- وأضاف الممثل أنه لسنوات عديدة منت كان الجزء الاكبر من النمو الاسمي في ميزانية الأمم المتحدة عائدا الى احوال تذبذب العملة . وان التقديرات المعروضة على اللجنة قائمة على أساس أسعار الصرف العاملة للأمم المتحدة لشهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٠ . وما لم يحدث تغير كبير في الأسواق المالية الدولية ، فانه يجب أن يكون هناك نقص في تقديرات الميزانية المعروضة على اللجنة يعكس التغيرات في أسعار الصرف . وأضاف ان وفده لا يستطيع أن يقبل أن تنفق المبالغ التي يمكن ان تكون وفورات لدى الدول الأعضاء في تمويل أنشطة اضافية .

٦٦- وأوضح الممثل أن عدد الوظائف الثابتة أعلى حاليا بمقدار ٢ر٢ في المائة عن العدد المعتمد في الميزانية البرنامجية ١٩٨٠-١٩٨١ . ومثل هذا التجاوز عن التقديرات المبدئية والوضع الذى يتبعه لن يكون مقبولا لميزانية فترة السنتين ١٩٨٢-١٩٨٣ . وما لم يكن هناك تحكم صارم فان عدد الوظائف الثابتة سوف يستمر في الزيادة بمعدل مفرط الارتفاع . أما عدد الوظائف المقترح اعادة تصنيفها لفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ فتبلغ اكثر من ثلاثة أضعاف تلك المقترحة لفترة ١٩٨٠-١٩٨١ . وتترتب على اعادة التصنيف مصروفات اضافية مصاحبة . لقد حان الوقت للحد من مثل هذا الاستخدام غير المنتج للموارد ، ومن الناحية المزعجة الاخرى في التصنيف هي تدرج الدرجات . اذ يجب ان يلتزم الهيكل التنظيمي للأمم المتحدة بالشكل الوظيفي الهرمي المعتاد الموجود في اكثر المنظمات كفاءة . ومن الواضح ان الامم المتحدة تصبح بصورة متزايدة مثقلة من القمة بوكلاء الامين العام والامناء العامين المساعدين والمدراء . ولا ينبغي ان يتوقع موظفو الامم المتحدة الحماية من آثار التضخم . لقد اوضحت الدراسات الاخيرة ان مرتبات الامم المتحدة تزيد عن مرتبات الخدمة المدنية المناظرة في الولايات المتحدة . ونظرا لأن ما يقرب من ٨٠ في المائة من مصروفات الامم المتحدة مكرسة للمرتبات والنفقات المرتبطة بها فان امكانية الاقتصاد فيها كبيرة .

٦٧- وأضاف الممثل أن أنشطة خدمة المؤتمرات بالأمم المتحدة قد اصبحت السيطرة عليها متعذرة بصورة تدريجية فيما يتعلق بالميزانية نظرا للتوسع في المؤتمرات والاجتماعات . وتدعو الدول الأعضاء كل عام الى مزيد من الاجتماعات في مزيد من المواقع دون أن تحقق الكثير منها هدفا حقيقيا . ويجب أن ينظر المجتمع الدولي فيما اذا كانت احتياجاته تلبى بواسطة مثل هذا التوسع في المؤتمرات وما يصاحبها من توثيق .

٦٨- وقال الممثل أن ثمة ناحية أخرى في خدمة المؤتمرات تقلق وفده وهي عملية عقد اجتماعات للأمم المتحدة مقصورة على مجموعات معينة من البلدان يستثنى منها دول أعضاء معينة . ويعارض وفده تزويد مثل هذه الاجتماعات بأى دعم مادى من الامانة العامة . ان مبدأ العالمية هو أحد المبادئ الرئيسية التي تأسست عليها المنظمة . وان محاولات تقويض هذا المبدأ تعد مجرد اعطاء ذريعة لهؤلاء الذين يرون أن الامم المتحدة لم تعد تمثل مصالح دولها الأعضاء . ولا ينبغي السماح باستمرار مثل هذه الممارسات .

../..

(السيد ابرلاند ، الولايات المتحدة الامريكية)

٦٩- وذكر الممثل ، متحولا الى أنشطة الاعلام ، أن الأمم المتحدة لم تتأسس لكي تكون وكالة للشؤون العامة تروج رسالتها الخاصة في العالم . كما أنها لا تملك أى ولاية لتنظيم حملات شؤون عامة بأى وسيلة . ويؤكد تحليل ميزانية ادارة الاعلام أنه اصبح من المتعذر كبح جماح تكاليفها .ان اعتمادات التكاليف المباشرة للادارة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ أعلى بنسبة ٢٧ في المائة عن فترة ١٩٧٨-١٩٧٩ . وبالنسبة لفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ قدم الأمين العام تقديرا للتكاليف المباشرة يمثل زيادة اضافية تربو على ٢٥ في المائة . فاذا اضفنا التكاليف المطلوب اعتمادها فان اعتمادات الميزانية العادية لأنشطة الاعلام في فترة السنتين القادمة سوف تبلغ ما يقرب من ١٠٠ مليون دولار .

٧٠- وأضاف الممثل أن الميزانية البرنامجية المقترحة تتضمن طلبات لاعتمادات لتحويل بعض الانشطة الطائشة . فسوف تستهلك نفقات السفر ٣١ مليون دولار على مدى السنتين القادمتين . وليس ثمة ما يبرر السفر بالدرجة الاولى لبعض مسؤولي الامانة العامة . وفي الحقيقة ، فان هناك ببساطة كمية مفرطة من الاسفار غير الضرورية الى الاجتماعات والمؤتمرات المعقودة بعيدا عن المقر .

٧١- وقال الممثل ان وفده يرغب في لفت الانتباه الى ممارسة الاتصالات الخلفية مع الوفود من قبل بعض وحدات الأمانة العامة لتحقيق أغراض مختلفة . ان وفده يعارض مثل هذه الاتصالات الخلفية الممنوعة من الأمين العام منعا باتا .

٧٢- وأكد أن اى قدر من اعادة توزيع الموارد ومن التنظيم الحاذق من جانب الامانة العامة لا يستطيع المحافظة على النمو بمعدل الصفر في ميزانية المنظمة ما لم تكن هذه هي رغبة الدول الأعضاء . وينبغي على اللجنة الخامسة أن تتخذ موقفا حازما عند النظر في طلبات الاعتمادات وأن تنظر فيما اذا كانت القرارات التي تتخذها ستخدم حقيقة أولئك الذين يحتاجون اليها .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥